

البيان الصحفي
لوكالة فيتش بشأن تأكيد التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت
(7 أبريل 2020)
(ترجمة موجزة)

أكدت وكالة فيتش (Fitch Ratings) بتاريخ 7 أبريل 2020 تصنيفها الائتماني السيادي لدولة الكويت لعام 2020 عند المرتبة "AA" مع نظرة مستقبلية مستقرة. وفيما يلي عرض موجز لمحتويات البيان الصحفي (Rating Action Commentary-RAC) الذي أصدرته الوكالة.

أولاً - محركات التصنيف الرئيسية:

• الأوضاع المالية والخارجية القوية بشكلٍ استثنائي لدولة الكويت تمثل نقاط القوة للتصنيف الائتماني السيادي، ويقابلها بشكلٍ متزايد العجز المؤسساتي والبطء في معالجة تحديات تمويل الموازنة العامة الناشئة عن الاعتماد الكبير على النفط. وأشار البيان إلى أن دولة الرفاهية السخية والدور الاقتصادي الكبير للقطاع العام يُشكلان تحديات متزايدة أمام المالية العامة، كما أن مؤشرات الحوكمة وبيئة الأعمال تقل بشكلٍ كبير عن متوسط أفرانها في التصنيف "AA".

• تُقدّر الوكالة صافي الأصول السيادية الخارجية التي تُديرها الهيئة العامة للاستثمار بنحو 529 مليار دولار أمريكي أو ما نسبته 472% من الناتج المحلي الإجمالي (الأعلى بين الدول المُصنّفة من قبل الوكالة). وتتضمن تلك القيمة صافي أصول صندوق احتياطي الأجيال القادمة، والمُقدّر بنحو 489 مليار دولار أمريكي، وتتزايد قيمة هذا الصندوق بشكلٍ مستمر نتيجة التحويلات السنوية المستمرة بنحو 10% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة. وتتوقع الوكالة انخفاض قيمة صندوق الاحتياطي العام للسنة السادسة على التوالي بسبب لجوء الحكومة للصندوق لتمويل عجز الموازنة العامة وسداد الديون المحلية المستحقة.

• تتوقع الوكالة أن تُسجل الموازنة العامة عجزاً مالياً بنحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي (7.3 مليار دينار كويتي) في السنة المالية 2021/20، مما يعكس الافتراضات الأساسية للوكالة بأن يصل سعر خام برنت نحو 35 و45 دولاراً للبرميل في عامي 2020 و2021 على

الترتيب. وأشارت إلى أنه من غير المتوقع أن تكون هناك استجابة كبيرة للسياسة المالية مقابل صدمة أسعار النفط واستمرار جائحة فيروس كورونا وانتخابات مجلس الأمة في أكتوبر 2020. ووفقاً لمنهجية وزارة المالية (بحساب التحويلات إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة، واستبعاد دخل الاستثمارات الحكومية)، تتوقع الوكالة أن تسجل الموازنة العامة عجزاً مالياً يفوق ما نسبته 33% من الناتج المحلي الإجمالي. وتُقدّر الوكالة أن تُسجل الموازنة العامة فائضاً بنحو 1% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2020/19.

• أشارت الوكالة إلى انتهاء صلاحية قانون الإذن للحكومة بعقد قرض عام، فالحكومة غير قادرة على الاقتراض، وإعادة تمويل الاستحقاقات الحالية، والتي يتعين الوفاء بها في الوقت الراهن من خلال السحب من صندوق الاحتياطي العام. ونتيجة لذلك، انخفض رصيد الدين الحكومي إلى نحو 14% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية السنة المالية 2020/19. وأشارت الوكالة إلى أن السندات الخارجية التي أصدرتها الدولة تستحق في عامي 2022 و 2027.

• من المتوقع استنفاد الأصول الأجنبية لصندوق الاحتياطي العام تقريباً في السنة المالية 2021/20، وتفترض الوكالة أن تستأنف الحكومة الاقتراض والسحب من صندوق الأجيال القادمة لتمويل عجز الموازنة العامة بدءاً من السنة المالية 2022/21. وأشارت الوكالة إلى أن صندوق احتياطي الأجيال القادمة سيسمح لدولة الكويت بتمويل مستويات العجز الحالية في الموازنة لعقود قادمة، لكنه يتطلب موافقة مجلس الأمة وقد يكون مثار جدل سياسي. وأشارت إلى أن الحكومة حالياً تدفع مجدداً نحو تمرير قانون الدين العام الجديد ولا تفكر في تغيير الترتيبات التي تحكم صندوق الأجيال القادمة. وتتفهم الوكالة أن الدستور الكويتي يمنح الأمير المرونة لإصدار مرسوم طارئ يسمح بإصدار الدين العام أو استخدام صندوق احتياطي الأجيال القادمة. وحسب رأي الوكالة، قد يكون من الممكن اتخاذ تدابير استثنائية أخرى لضمان خدمة الدين في الوقت المناسب.

• أشارت الوكالة إلى أن الحكومة أحرزت الحد الأدنى من التقدم في برنامجها الإصلاحية الذي يهدف إلى تعزيز وضعها المالي الأساسي، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز دور القطاع الخاص في توفير فرص العمل للشباب (80% من المواطنين الكويتيين يعملون في القطاع الحكومي

خلال 2018). وأشارت الوكالة إلى أن الحكومة تُركّز جهودها على التدابير التنظيمية والإدارية التي لا تتطلب موافقة الأمة، والتي بدورها تحاول تقليل التكاليف الفورية لمكونات الإصلاح.

● تقدر الوكالة أن لا يُحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الكويت نموًا في عام 2019، مدفوعًا ذلك بتخفيض دولة الكويت إنتاجها النفطي بما يتماشى مع اتفاق تخفيض الإنتاج "أوبك+"، والتأخير في تطوير المصافي النفطية في إطار تنفيذ مشروع الوقود البيئي. وتتوقع الوكالة بأن يشهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا موجبًا لعام 2020 تزامنًا مع ارتفاع إنتاج النفط والبدء بتشغيل منشآت التكرير التي تم تطويرها، وذلك بالرغم من أنها ترجح بأن تشهد القطاعات غير النفطية حالة من الكساد نتيجة انتشار فيروس كورونا خلال هذا العام. كما أشارت إلى أن القطاع المصرفي لديه القدرة على استيعاب خسائر القروض المتعثرة، بفضل المعدلات الجيدة للرسملة والسيولة والربحية.

● تتوقع الوكالة أن تنتج دولة الكويت نحو 2.8 مليون برميل يوميًا في عام 2020 مقارنةً بأقل من نحو 2.7 مليون برميل يوميًا في عام 2019. وأشارت بأن دولة الكويت لم تُعلن لغاية الآن فيما إذا كانت ستزيد من مستويات الإنتاج النفطي، وأشارت بأن الزيادة المتوقعة ستعكس عودة الإنتاج في المنطقة المقسومة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية.

● تتوقع الوكالة بأن يسجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزًا بما نسبته 4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، وهو أول عجز يشهده الحساب الجاري منذ عقدين. وأشارت الوكالة إلى أن القطاعات الخاصة المصرفية وغير المصرفية تُعتبر في وضع صافي دائن خارجي ومستثمر رئيسي في المنطقة، وهو ما يفسر آفاق النمو المحلي الفاتر نسبيًا. وهذا يوفر دعمًا لرصيد الحساب الجاري وصافي وضع الاستثمار الدولي (IIP)، والذي نُقدّرته الوكالة بنحو 514% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، وهو ما يتجاوز صافي وضع الأصول الأجنبية السيادية بنحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي.

● أشارت الوكالة إلى أن المؤشرات المالية والخارجية لدولة الكويت شديدة الحساسية للتغيرات في أسعار ومستويات إنتاج النفط. وأشارت الوكالة بأن تغير متوسط سعر برميل النفط بنحو 10 دولارات للبرميل عن مستوى الافتراضات الأساسية من شأنه أن يُغير من رصيد الموازنة العامة

بنحو 9% من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن زيادة إنتاج النفط بنحو 100 ألف برميل يوميًا سيحقق فائض في رصيد الموازنة العامة بنحو 1% من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيًا - حساسية التصنيف:

- أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر إيجابًا بشكل فردي أو جماعي على التصنيف الائتماني السيادي:
 - التحسّن في نقاط الضعف الهيكلية مثل خفض الاعتماد على النفط، وتعزيز مؤشرات الحوكمة، وبيئة الأعمال إلى مستويات مقارنة لمتوسط الدول المُصنفة عند درجة "AA".
- أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر سلبًا وبشكل فردي أو جماعي على التصنيف الائتماني السيادي:
 - تآكل متانة الأوضاع المالية والخارجية نتيجة استمرار انخفاض أسعار النفط أو عدم القدرة على معالجة الاستنزاف الهيكلي للمالية العامة.
 - استمرار استنزاف موارد صندوق الاحتياطي العام في ظل عدم إقرار قانون جديد للدين العام، أو تشريع يسمح بالنفاد إلى أصول صندوق الأجيال القادمة، أو الثقة في قدرة الحكومة على تبني تدابير استثنائية لضمان خدمة الدين.

2020/4/7